الأمم المتحدة

S/PV.9399

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة **9399**

الخميس، 17 آب/أغسطس 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد وود	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة تشاندا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد أنيانا
	فرنسا	السيدة جارو دارنو
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	اليابان	السيد هاماموتو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-24322 (A)

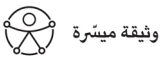

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح والسيد داني هايفونغ، صحفي.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ الإحاطة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9364)، في حزيران/يونيه، استمر تقديم المساعدة العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية في سياق غزو الاتحاد الروسي الشامل لأوكرانيا. ويمكن الحصول على المعلومات الواردة من الحكومات بشأن عملياتها لنقل منظومات الأسلحة والذخائر من خلال مصادر مفتوحة. شملت عمليات النقل تلك كما تفيد التقارير الأسلحة التقليدية الثقيلة، بما في ذلك الدبابات والمركبات القتالية المدرعة والطائرات المقاتلة والطائرات العمودية ومنظومات المدفعية الثقيلة ومنظومات القذائف والمركبات الجوية القتالية غير المأهولة، فضلا عن الذخائر التي يتم تشغيلها عن بعد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. كما اتسع نطاق عمليات نقل الأسلحة والذخائر المبلغ عنها إلى قوات الدفاع الأوكرانية خلال الأشهر القليلة الماضية. وهناك تقارير عن عمليات نقل أسلحة من بعض الدول أو التخطيط لنقلها بما في ذلك المركبات الجوية القتالية غير المأهولة والذخيرة إلى القوات المسلحة الروسية لاستخدامها في أوكرانيا.

في ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن التقارير المتعلقة بنقل واستخدام الذخائر العنقودية تبعث على القلق الشديد. وقد دعا المتحدث باسم الأمين العام إلى إيداع تلك الأنواع من الذخائر في متاحف التاريخ والامتناع عن استخدامها. وقد يسهم تدفق الأسلحة والذخائر إلى أي من النزاعات المسلحة في تصعيده وينطوي على مخاطر كبيرة فيما يتعلق بتحويلها وانتشارها حتى بعد انتهاء النزاع. ولا بد من اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لخطر تحويل الأسلحة إلى جهات غير مأذون لها أو لغرض استخدامات غير مأذون لتجنب تفاقم حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا والمنطقة وخارجها. تشمل تلك التدابير تعزيز ممارسات الوسم وإجراء تقييمات شاملة لمخاطر التحويل قبل النقل وشهادات المستخدم النهائي، بما في ذلك شروط عدم النقل والتدابير القانونية وتدابير الإنفاذ الفعالة وعمليات التحقق بعد الشحن.

كما تشمل متطلبات منع تحويل الأسلحة الشفافية والتعاون في سلسلة الإمداد وتبادل المعلومات بين الدول المستوردة ودول العبور والدول المصدرة، فضلا عن اتخاذ تدابير ملموسة مثل الوسم والتعقب والمساءلة الفعالة والممارسات الشاملة لحفظ السجلات والحماية المادية للأسلحة والذخيرة وتدابير مراقبة الجمارك والحدود ورصد عمليات التحويل وتحليلها. كما تعد الشفافية في مجال نقل الأسلحة تدبيرا آخر لبناء الثقة ربما يساهم في الحد من التوترات والغموض وسوء الفهم بين الدول الأعضاء. ولا يزال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة رئيسية في ذلك الصدد. ولأجل منع تحويل الأسلحة التقليدية وتنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة أبرمت الدول أيضا عددا من المعاهدات والصكوك المتعلقة بتحديد الأسلحة التي تشمل معاهدة الاتجار بالأسلحة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بصكه الدولي للتعقب.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة

حياته وأشيد بنجاح اعتماد تقريره النهائي (انظر A/78/111) الذي يتضمن الإطار العالمي لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها بوصفه أداة تمس الحاجة إليها للتصدي لمخاطر الأمن والأمان المرتبطة بالذخيرة التقليدية لمنع تحويلها وتجنب التفجيرات العرضية. وأدعو الدول إلى النظر في الانضمام إلى المعاهدات ذات الصلة وتنفيذ التزاماتها القانونية وتعهداتها السياسية بموجب صكوك تحديد الأسلحة التقليدية التي هي طرف فيها بغية الحد من خطر تحويل الأسلحة والذخيرة.

وإلى جانب معالجة مخاطر سلامة الأسلحة وأمنها في جميع مراحل دورة حياتها، بما في ذلك عمليات نقل الأسلحة، يقع على عاتق جميع أطراف النزاع المسلح واجب حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وضمان الامتثال للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ولا يزال أثر العنف المتصاعد على المدنيين مجالا يثير قلقا بالغا. في الفترة من 24 شباط/فبراير 2022 إلى 13 آب/أغسطس 2023، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 384 26 ضحية مدنية في أوكرانيا، حيث قتل 444 9 شخصا وأصيب. 940 16 ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. وتنجم الغالبية العظمى من الإصابات في صفوف المدنيين عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق، بما في ذلك القصف من المدفعية والدبابات ومنظومات إطلاق الصواريخ المتعددة وصواريخ كروز والقذائف التسيارية، فضلا عن الغارات الجوية. وقد حث الأمين العام بشكل لا لبس فيه جميع الأطراف على تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، لأنه من المرجح جدا أن يؤدي هذا الاستخدام إلى ضرر عشوائي. وأغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويقع على عاتق الدول الأعضاء تنفيذ الإعلان بطريقة واسعة ومجدية.

والهجمات المستمرة والمكثفة على الهياكل الأساسية والخدمات الحيوية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للطاقة، والمرافق الصحية والتعليمية والموانئ والطرق والجسور، تثير الجزع. وقد أدت الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى تلوث الأراضي على نطاق واسع، مما جعل الأراضي غير صالحة للزراعة، مع إعاقة تنقل الناس. وأشجع جميع الأطراف المعنية على التقيد بالتزاماتها بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وعدم نقل أو استخدام أي ألغام يحظرها بروتوكولها الثاني المعدل. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يحظر على أطراف النزاع المسلح استهداف المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك البنية التحتية المدنية، وتقع على عاتقهم مسؤولية اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في تنفيذ العمليات العسكرية لتفادي إزهاق أرواح المدنيين أو إصابتهم أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عرضية، أو للتقليل من حدوث ذلك إلى أدنى حد ممكن على الأقل. وتدين الأمم المتحدة بشدة الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية وتدعو إلى وقفها فورا.

إن الهجوم العسكري الروسي في أوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يضرب أشد الفئات ضعفا أكثر من غيرها. ولا بد من وضع حد لهذه الحرب الوحشية. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها من أجل السلام. والأمم المتحدة مستعدة لدعم كل الجهود الحقة لإحلال سلام عادل ومستدام في أوكرانيا، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايفونغ.

السيد هايفونغ (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم، أنا هنا بصفتي صحفيا كرس السنوات الـ 10 الأخيرة من حياته يكتب ويتحدث عن السجل الطويل لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي يرتكبها بلد المولد، الولايات المتحدة. هذه ليست هواية أو حتى مهنة، بل هو واجب تجاه البشرية جمعاء وكل من يريدون أن يروا مستقبلا أفضل وأكثر سلاما. أنا هنا أيضا كمواطن أمريكي شهد عشرات البلايين من دولارات دافعي الضرائب الأمريكيين تذهب لتمويل وتسليح حرب بالوكالة ضد روسيا، بينما يعاني الناس العاديون في الولايات المتحدة من مستويات مرتفعة

من الفقر والتشرد والانتحار وانعدام الأمن الاقتصادي. وكما قال مارتن لوثر كينغ جونيور في عام 1958، فإن السلام الحق ليس مجرد غياب التوتر بل وجود العدالة.

في 2 حزيران/يونيه، أدلى وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن ببيان في هلسنكي، قال فيه إن الدعم العسكري لأوكرانيا يجب أن يحظى بالأولوية على الدبلوماسية. ومفاد هذه الحجة أن الإمدادات المتواصلة بالأسلحة إلى أوكرانيا ستعكس المسار في ساحة المعركة وتجبر روسيا على المجيء إلى طاولة المفاوضات. من المفترض أن يكون بلينكن كبير دبلوماسيي الولايات المتحدة، لا نصيرا لتصعيد النزاع. ومع ذلك، فإن ما أشار إليه كان سمة أساسية للمبررات المقدمة لاستمرار تدفق الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا. ولكن الوقائع تقوض تأكيدات بلينكن.

أولا، إن الأسلحة الأمريكية والغربية ستكون لعنة على حل النزاع. والولايات المتحدة هي أكبر مصدر للأسلحة في العالم، حيث تستأثر بحوالي 40 في المائة من جميع مبيعات الأسلحة العالمية. وقد لعبت تلك الأسلحة دورا أساسيا في بعض الحروب الأكثر دموية في الجيلين الماضيين، بما في ذلك الغزوات التي قادتها الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان وليبيا وسوريا. وتؤدي أسلحة الولايات المتحدة دورا رئيسيا في تصعيد التوترات في شبه الجزيرة الكورية وفي التطويق العسكري لروسيا والصين، الأمر الذي ينذر بحرب باردة جديدة وجميع المخاطر التي تصاحبها.

ثانيا، لم تكن روسيا أبدا من يحتاج إلى إجباره على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. قد يتذكر أعضاء مجلس الأمن أنه في كانون الأول/ديسمبر 2021، قدمت روسيا مشاريع مقترحات بضمانات أمنية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي كان من المفترض أن تكون أساسا للحوار والتفاوض. وقد تم رفضها بكل بساطة. بحلول أواخر كانون الثاني/يناير 2022، أعلنت الولايات المتحدة تقديم 000 200 رطل مما اعتبر "مساعدات فتاكة" لأوكرانيا في إشارة واضحة إلى التصعيد. في نيسان/أبريل 2022، سافر كل من وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ووزير الدفاع لويد أوستن إلى أوكرانيا بعد أسابيع من صفقة سلام فشلت واعترفا بأن الولايات المتحدة كانت تسعى لكسب المعركة الحالية في أوكرانيا. وما كانا يقصدانه بذلك هو أن الولايات المتحدة كانت ملتزمة تماما بحشد ترسانتها العسكرية وترسانة شركائها في الناتو في حرب بالوكالة ضد روسيا، حتى آخر أوكراني.

إن غياب الدبلوماسية في أوقات الصراع لا يمكن أن يؤدي إلا إلى التصعيد. ورفض الغرب لأمن روسيا، وأمن العالم بأسره، على هذا النحو دون سابق إنذار هو دليل كاف على أن الإمداد المتواصل بالأسلحة لأوكرانيا يعرض السلام للخطر. وبالتالي، فإن الأسلحة المرسلة إلى أوكرانيا لا تمثل نوعا من "ترسانة الديمقراطية"، كما يروج البعض في مؤسسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. لقد قدمت دول الناتو بالفعل أسلحة بقيمة 40 بليون دولار إلى أوكرانيا خلال فترة الصراع، وشهدنا تلك الأسلحة تزداد ثقلا وفتكا واستفزازا، مما يعيق إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع. وقد وقع الكثير من تلك الأسلحة في السوق السوداء وفي أيدي عصابات المخدرات والمنظمات الإجرامية بل والنازيين الجدد والعناصر الفاشية، التي يشكل الكثير منها الآن أجزاء من القوات المسلحة الأوكرانية.

علاوة على ذلك، قام الناتو بتسليح الجيش الأوكراني بشكل أساسي على حساب ترسانته الخاصة. ودقت صحيفة نيويورك تايمز ناقوس الخطر قبل ثمانية أشهر من أن أوكرانيا هي موقع حرب للمدفعية والدبابات، لم يكن الغرب مستعدا لخوض مثلها على المدى الطويل. وإذا كان هذا هو الحال، فقد تفترض العقول الرشيدة أن الغرب سيوقف إمداداته بالأسلحة الفتاكة. في الواقع، حدث العكس. وافقت الولايات المتحدة على إرسال الذخائر العنقودية إلى أوكرانيا الشهر الماضي – وهي نفس الذخائر التي ما زالت تنفجر وتقتل المدنيين في لاوس، بعد عقود من غزو الولايات المتحدة هناك، والتي أدانتها منذ فترة طويلة أكثر من 100 دولة في جميع أنحاء العالم.

أنا صحفي ومحلل جيوسياسي، ولست خبيرا عسكريا. لكن هؤلاء الخبراء كشفوا في الأشهر الأخيرة عن حدود قوة النيران الغربية. وقال

كميل غراند، مساعد الأمين العام السابق للاستثمار الدفاعي في الناتو، إن "يوما في أوكرانيا هو بمثابة شهر أو أكثر في أفغانستان". كان يشير إلى أن أوكرانيا تحرق ما يقرب من نصف المدفعية المنتجة في الولايات المتحدة شهريا في يوم واحد. واعترف القائد الأعلى السابق لحلف شمال الأطلسي جيمس ستافريديس في أيار/مايو أيار بأن المحللين كانوا محقين عندما افترضوا أن أوكرانيا تستنفد شهريا إنتاج الولايات المتحدة في عام. وقد أقر كل من الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ ورئيس الولايات المتحدة جو بايدن هذا النقص في الأسلحة، حيث اعترف بايدن خلال إعلانه عن الذخائر العنقودية لأوكرانيا بأن "هذه حرب تتعلق بالذخائر. وذخيرتهم تلك آخذة في النفاد، وهي ناقصة عندنا". وأنا لا أتطرق حتى إلى قضايا الموظفين والتدريب ومشاكل لوجستية أخرى هنا.

وقد وصلت كل تلك المشاكل إلى ذروتها في الأشهر القليلة الماضية، حيث كان هناك الكثير من النقاش حول الهجوم أوكرانيا المضاد في الربيع. وعلى مدار أشهر كان المسؤولون السياسيون والعسكريون في الغرب يشيرون بشكل منتظم في رسائل لوسائل الإعلام إلى هجوم قادم مكلل بالنصر من شأنه أن يأخذ من روسيا مساحات كبيرة من الأراضي. ولكن، في الوقت نفسه، طلبت أوكرانيا، وخاصة رئيس دولتها، فولوديمير زيلينسكي، مرارا وتكرارا أن يزيد الغرب إمداداته من الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك القوة الجوية. وألقى زيلينسكي باللوم على الغرب مرارا وتكرارا بسبب إمداداته الهزيلة من الأسلحة بالتزامن مع التأخير لمدة أشهر في الهجوم المضاد على روسيا. وهذا الهجوم المضاد هو الآن في شهره الثالث والنتائج كارثية. لقد تم تدمير حوالي 30 في المائة من الأسلحة التي زود حلف شمال الأطلسي أوكرانيا بها. وعدد القتلى في ساحة المعركة مذهل، حيث قُتل ما يقدر بنحو 43 ألفاً من أفراد القوات الأوكرانية، وظهرت تقارير تفيد بأن المشارح المحلية في أوكرانيا تشهد تقريبا ضعف أعداد الجثث منذ بدء الهجوم المضاد. ولماذا؟ لقد تضاءل تفاؤل المسؤولين والدبلوماسيين الغربيين، حيث يعترف الكثيرون الآن بأن أوكرانيا لم تخترق حتى الخط الدفاعي الأول لروسيا.

والسؤال الأفضل، إذن، من المستفيد؟ من الذي يستفيد، أو ما هي الاستفادة، من ضخ الأسلحة الغربية في أوكرانيا؟ بالتأكيد ليست أوكرانيا، إذا كانت نتائج الهجوم المضاد والنزاع بأكمله هي المقياس، وبالتأكيد ليس السلم والاستقرار العالميين أيضا. وعلى الرغم من جميع الفوائد التي تأتي من عالم ناشئ متعدد الأقطاب، فإن العسكرة المستمرة لأوكرانيا التي يدفع بها الغرب تساعد في زيادة التباطؤ الاقتصادي العالمي واحتمال نشوب نزاع بين الدول الكبرى يمكن أن يتخذ طابعا نوويا. وبالتالي فإن الإجابة البسيطة على هذا السؤال هي صناعة الأسلحة وتلك الشركات التي استفادت بقوة من النزاع. فقد حصل المساهمون في أكبر شركات التعاقدات العسكرية على رواتب سخية منذ بدء النزاع، حيث ارتفعت الأرباح. وشهدت أكبر 25 جهة متعاقدة عسكرية غربية زيادة في إيراداتها بنسبة 11 في المائة خلال العام الماضي لتصل إلى 212 بليون دولار. ومن المتوقع أن تزيد مبيعات الأسلحة إلى ما مجموعه 450 بليون دولار بحلول نهاية عام 2023، بزيادة قدرها 47 بليون دولار، وذلك بفضل النزاع في أوكرانيا. وبالتالي فإن هذه الطفرة تجعل الأقلية الضئيلة الأغنى أكثر ثراء، بينما تُترك بقية العالم لحل المشاكل العديدة المتبقية في أعقاب النزاع.

إن إحدى المسؤوليات الرئيسية لمجلس الأمن، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، هي صون السلم والاستقرار الدوليين. إن مبيعات الأسلحة الغربية المستمرة لأوكرانيا لا تنتهك فقط ميثاق الأمم المتحدة، ولكن تكشف أيضا عن الحقائق الجيوسياسية التي يقوم عليها النزاع. وفي الواقع، سيكون من التبسيط الادعاء بأن الأرباح من مبيعات الأسلحة الغربية وحدها هي التي تدق إسفينا في قضية السلام. ولدى الولايات المتحدة، حيث أعيش، سجل طويل في خوض نزاعات عسكرية أحادية على نطاق عالمي في انتهاك للميثاق، مع وجود أكثر من 800 قاعدة عسكرية أجنبية، و 11 هيكلا للقيادة وميزانية عسكرية عامة تبلغ حوالي تريليون دولار. وهناك الآن نزاع مفتوح داخل مؤسسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة حول ما إذا كان تسليح أوكرانيا لتحقيق أقصى أثر ممكن هو فكرة جيدة أو ما إذا كانت المسائل العسكرية الأخرى تستحق المزيد من الاهتمام. وتزعم مذكرة مسربة من

كبار ضباط القوات الجوية أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تستعد لخوض حرب مع الصين بحلول عام 2025.

ولذلك تجد أوكرانيا نفسها في عين عاصفة أكبر بكثير، وهي عاصفة ناجمة عن سياسة التنافس بين الدول العظمى، أو ما يُعرف على نحو أفضل بمواجهة الدول العظمى بقيادة الولايات المتحدة. ولا يمكن تحقيق السلم والاستقرار طالما أن الغرب يتبع سياسة خارجية تقوم على التدخل الأحادي في أوكرانيا لتحقيق هدفه الجيوسياسي الأكبر المتمثل في القطبية الواحدة. هذه السياسة تتعارض تماما مع مبادئ الميثاق، ويشكل استمرار تدفق الأسلحة إلى أوكرانيا انتهاكا للفقرة 3 من المادة 2 من الميثاق، التي تقتضي من الدول الأعضاء حل النزاعات بطريقة سلمية. فتلك الأسلحة لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. يجب على الولايات المتحدة وشركائها الغربيين – وأي شخص آخر يتماشى معهم – أن يتعلموا العمل في إطار القانون الدولي، مثل جميع الدول الأعضاء الأخرى. وإلا سيواجه العالم التهديد المستمر بعدم الاستقرار والحرب، مهما كانت الجهود التي يبذلها مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد هايفونغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مقدمي إحاطات اليوم، وبخاصة السيد هايفونغ على شهادته الشجاعة كممثل للمجتمع المدني. إن موقفه هذا يشاركه فيه العديد من الأوروبيين والأمريكيين، ولكن لا وجود لأصواتهم في أي مكان في وسائل الإعلام الغربية.

منذ ثلاثة أشهر ونحن نشهد النزع الأخير لنظام كييف في سياق ما يسمى بالهجوم المضاد الاستراتيجي لأوكرانيا، والذي كان من المفترض وفقا لمروجي الدعاية الغربية أن يحقق نصرا عسكريا. وقد ركزت آلة حرب حلف شمال الأطلسي بأكملها على هذه الغاية، مستخدمة لها بلايين الدولارات من جيوب دافعي الضرائب الغربيين. ولكن في النهاية، كما يقول المثل، تمخَّضَ الجبلُ فولد فأراً. وحتى الغرب اضطر إلى الاعتراف بأن النتيجة الوحيدة للهجوم المضاد الأوكراني هي عشرات الآلاف من الجنود الأوكرانيين القتلى ومئات الوحدات المدمرة من المعدات الغربية باهظة الثمن. وكما رأى العالم بأسره، فإن هذه المعدات ليست فريدة من نوعها أو غير محصنة ضد الأسلحة الروسية فحسب، بل هي في الواقع وفي كثير من الحالات بمستوى أدنى حتى من المعدات السوفياتية التي أُنتجت قبل 50 عاما. والتدريب العسكري للقوات والتخطيط العملياتي من قبل القوات المسلحة الأوكرانية تعكس أيضا تلك الحالة التعيسة، وكما يشهد على ذلك الجنود الأوكرانيون الأسرى الذين تدربوا وفقا للمعايير الغربية.

إن الانهيار الكامل لنظام القيادة العسكرية في أوكرانيا، إلى جانب انتشار الفساد وغياب التنظيم على نطاق واسع، يثبطان الآن حتى المرتزقة الغربيين، الذين بدأوا يدركون أنهم قد كُلِفوا بأدوار ليست كمقاتلين بواسل من أجل حرية أوكرانيا ولكن كمجرد وقود للمدافع. وإزاء هذه الخلفية، بدأت مديرية الاستخبارات الرئيسية التابعة لوزارة الدفاع الأوكرانية في التجنيد في جميع أنحاء العالم – بما في ذلك، كما علمنا، في أمريكا اللاتينية – لعناصر حقيرة مستعدة للقتال مقابل أموال أقل بكثير. وبسبب الفساد الكامل في الجيش الأوكراني، تنتشر الأسلحة الغربية بشكل لا يمكن السيطرة عليه في جميع أنحاء العالم، وتظهر في السوق السوداء في مناطق النزاع في البلقان وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما يقوض الأمن الإقليمي بشكل مباشر. إن الموردين الغربيين لأوكرانيا هم المسؤولون تماما عن ذلك ويتجاهلون جميع التزاماتهم بتعقب المستخدمين النهائيين لأسلحتهم.

لكن المؤسسة السياسية الغربية لم يوقفها أي من هذا. ففي الأسبوع الماضي، طلب رئيس الولايات المتحدة جو بايدن من الكونغرس أكثر من 24 بليون دولار لأوكرانيا بالإضافة إلى 113 بليون دولار أُنفقت بالفعل في شكل مساعدات رسمية. وهذا يصل إلى قرابة 900 دولار لكل أسرة أمريكية. إن الأمريكيين العاديين، كما أظهرت استطلاعات الرأي لوسائل الإعلام الأمريكية نفسها، يتساءلون وعن حق تماما، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة ذاتها تواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية حادة، لماذا لا تُنفق هذه المبالغ الهائلة من

الأموال على حل تلك المشاكل. ولماذا يجب على الشعب الأمريكي أن يدفع من أمواله الخاصة للمشاريع العسكرية للحزب الديمقراطي؟ كما أن الرأي العام في ألمانيا وفرنسا يعارض تزويد القوميين الأوكرانيين بالقذائف الانسيابية "تاوروس" و "سكالب". ومع ذلك فإن السلطات الغربية، على الرغم من ادعاءاتها بـ "الديمقراطية"، تصم آذانها تماما عن نداءات مواطنيها. فهي تطالب بأن يواصل نظام كييف "هجومه" الانتحاري حتى ترى على الأقل بعض النتائج ويمكنها تبرير شحنات جديدة من الأسلحة والمعدات.

فمن هو المستفيد الرئيسي من هذه السياسة؟ من المؤكد ليس الأمريكيين والأوروبيين العاديين. إن جيش الولايات المتحدة، بإفراغ الترسانات العسكرية للدول التي تدور في فلكها ووعدها بمعدات عسكرية غربية بأسعار مخفضة في المقابل، يكون قد أخلى السوق لمنتجات المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، حتى يتمكن من بيعها لشركائه اتباعا للخطة التي استُخدمت بنجاح منذ فترة طويلة تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومرة أخرى، تدفع أوروبا ثمن هذه الأسلحة الجديدة ليس بالمال فحسب، بل ومن سيادتها أيضا.

إن سياسة الدفاع المستقلة التي دأب الاتحاد الأوروبي لسنوات على بنائها فيما مضى باجتهاد قد أُخضعت كلية لمصالح واشنطن، تماما كما كان الأمر خلال الحرب الباردة. أما بالنسبة للأوكرانيين العاديين، فلا تهتم كييف ولا العواصم الغربية بمصيرهم. وباستخفاف تقشعر له الأبدان، قال الرئيس البولندي دودا قبل بضعة أيام: "في الوقت الحالي، يمكن إيقاف الإمبريالية الروسية بثمن بخس لأن الجنود الأمريكيين لا يموتون"، مما يعني أن لندن ووارسو وباريس وبرلين تعتبر حياة الجنود الأوكرانيين الذين يُرسلون إلى ما يسمى بهجمات الموجات البشرية، ليست أرخص من أرواح الجنود الأمريكيين، ولكن أيضا أرخص من المعدات العسكرية باهظة الثمن التي يملكها حلف الناتو. لا يوجد أقذر من ذلك.

ليس هناك شك في أن الغرب، في حربه بالوكالة مع روسيا حتى آخر أوكراني، يحوّل أوكرانيا عمدا إلى ساحة تجارب غير صالحة للسكن ملوثة بالعناصر المشعة والذخائر غير المنفجرة اللاإنسانية. ولم يصدم قرار لندن وواشنطن إرسال اليورانيوم المنضب والذخائر العنقودية المجتمع الدولي فحسب، بل حتى حلفائهما في الناتو. وتقول وسائط الإعلام البولندية إن مستويات الإشعاع في المناطق الغربية من أوكرانيا والمقاطعات الشرقية من بولندا زادت بعد تدمير ذخائر اليورانيوم المنضب في أيار/مايو في أحد مواقع التخزين في خميلنيتسكي. ومع ذلك، فإن بريطانيا والولايات المتحدة لا تهتمان بأوروبا القارية، تماما كما لم يهتما بعواقب قصف الناتو ليوغوسلافيا باليورانيوم المنضب. وتشكل الذخائر العنقودية، إذا استُخدمت في انتهاك للقانون الدولي الإنساني في المناطق المدنية – وهو ما تفعله كييف – تهديدا خطيرا طويل الأجل للمدنيين. ولهذا السبب، طلبت لاوس وكمبوديا من أوكرانيا عدم استخدام تلك الأسلحة لأن هذين البلدين شهدا بشكل مباشر العواقب الوخيمة لاستخدامهما في سياق عدوان الولايات المتحدة. وما فتئت واشنطن نفسها تعطي المواعظ الأخلاقية على مدار عقود بشأن تلك الأسلحة وتصف جميع أولئك الذين يستخدمونها بأنهم مجرمو حرب. ويبدو وفقا لمنطقهم الخاص، أن زيلينسكي وأنصاره مجرمو حرب، في حين أن واشنطن تساعدهم وتحرضهم بشكل مباشر وتتحمل المسؤولية الكاملة عن جرائمهم الماضية والمستقبلية.

لقد سمعنا تأكيدات من الولايات المتحدة بأن الأسلحة العنقودية التي قدمتها إلى أوكرانيا لن تُستخدم في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وهذه كذبة صارخة. إذ دأب نظام كييف على تنفيذ ضربات يومية بالذخائر العنقودية ضد المناطق الشمالية في دونيتسك، حيث لا توجد أهداف عسكرية. وهدفهم الوحيد هو ترويع السكان المدنيين – وهو عمل محظور صراحة أيضا بموجب القانون الدولي الإنساني ولكنه يتماشى تماما مع أساليب نظام كييف، الذي لجأ منذ فترة طويلة علنا إلى الإرهاب. وعلاوة على ذلك، لا توفر القنابل العنقودية أي ميزة عسكرية حقيقية وتدرك واشنطن ذلك جيدا. وخلافا لموقف الولايات المتحدة، فإن موقف روسيا من استخدام الذخائر العنقودية يتسق مع قواعد ومتطلبات القانون الدولي الإنساني، وهي تلتزم بها تماما.

في هذه القاعة نفسها، دأب شركاؤنا السابقون من الولايات المتحدة بغضب شديد على إنكار تطويرهم لأسلحة بيولوجية في مختبرات على الأراضي الأوكرانية وعرقلوا تحقيقا بدأته روسيا في هذه المسألة في سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. فماذا سيقولون الآن بعد أن أكد روبرت كينيدي الابن، المرشح الديمقراطي للرئاسة، هذه الحقائق؟ ليس هناك شك في أنه من الآن فصاعدا، سيرغب شعب أوكرانيا بالتأكيد في معرفة كيفية استغلالهم فعليا من جانب الولايات المتحدة كفئران تجارب لإجراء تجاربها العسكرية والبيولوجية.

ستُحدد هوية جميع الأشخاص المسؤولين عن تلك الجرائم والعديد من الجرائم الأخرى التي ارتكبها نظام كييف ضد المدنيين بدعم من الغرب منذ عام 2014 وسينالون العقوبة التي يستحقونها. وهذه العملية جارية بالفعل على قدم وساق. وسأعطيكم بعض الأمثلة الحديثة. حُكم مؤخرا على أناتولي كيليوشيك، قائد سرية من كتيبة النازيين الجدد آزوف، بالسجن لمدة 25 عاما. وحُكم على الجنديين في الكتيبة نفسها، بافل أرتيمينكو وأنطون روكانيوك، اللذين قصفا المباني السكنية في جمهورية دونيتسك الشعبية لدى انسحاب قوات آزوف في الربيع الماضي، بالسجن لمدة 24 عاما. وحُكم على فيتالي مينينكو، الذي اعترف بقتل مدني في ماريوبول، بالسجن لمدة 21 عاما، فيما حُكم على الجندي الأوكراني فاسيلي شيتريا، الذي قتل أربعة مدنيين في ماريوبول، بالسجن مدى الحياة. كما أُدين الجنديان في مشاة البحرية الأوكرانية، فلاديمير بافيتسيفيتش ويفغيني فاخنينكو، وحُكم عليهما بالسجن لمدة 22 عاما بتهمة قتل أحد سكان ماريوبول.

منذ جلستنا السابقة (انظر S/PV.9390)، شهدنا زيادة في عدد المواقع المدنية التي قصفتها الصواريخ الأوكرانية المضادة للطائرات. ونتذكر جميعا كيف أصابت تلك الصواريخ كاتدرائية "التجلي" في أوديسا، كما أحرق أفراد طاقم صواريخ أوكرانية مؤخرا محلا تجاريا كبيرا بالكامل هناك. وتدعو شبكات التواصل الاجتماعي الأوكرانية المواطنين إلى أخذ الحيطة والحذر من أنظمتهم الوطنية المضادة للطائرات المنتشرة في المناطق السكنية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ويدرك الأوكرانيون جيدا أن ضربات الأسلحة الروسية عالية الدقة ضد المنشآت المتصلة بالقدرات العسكرية الأوكرانية لا تشكل في حد ذاتها أي تهديد للسكان المدنيين.

في الوقت نفسه، يحرز الجيش الروسي تقدما كبيرا في مقاطعة خاركيف ويستعد لتحرير كوبيانسك. بيد أن نظام كييف، الذي يتستر على هذا الاتجاه غير المواتي بالنسبة له، أعلن الإخلاء القسري لـ 37 بلدة وقرية، بما في ذلك كوبيانسك. وهذا ليس بالأمر المستغرب نظرا لأن نسبة كبيرة من السكان المحليين يعبرون عن تعاطفهم مع روسيا ويفضلون انتظار وصول القوات الروسية. ومع ذلك، لم يتردد نظام زيلينسكي في إبعاد الأطفال عن والديهم، الذين كانوا يخفونهم من الدوريات الأوكرانية في الأقبية. وفي كوبيانسك وحدها، يواجه أكثر من 500 طفل هذا التهديد. ونوجه انتباه الأمم المتحدة وزملائنا في مجلس الأمن إلى تلك الانتهاكات الصارخة العديدة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها أوكرانيا. وقد قمنا بتوثيقها وتجميعها من أجل العثور على المسؤولين عنها لاحقا.

لقد بدأ شعب أوكرانيا يفهم بوضوح متزايد أن نظام كييف يقوده إلى طريق انتحاري لخدمة مصالح البلدان الغربية. وهذا الفهم يزداد قوة على جميع المستويات. ومن الأمثلة الواضحة أنه، وفقا لوسائط الإعلام الأوكرانية، لم يعد حوالي 60 في المائة من الدبلوماسيين من السفارات الأوكرانية في الخارج منذ بداية عام 2022. وإذا كان علينا أن نصدق الصحفيين الأوكرانيين، كان من المفترض أن يعود ما يقرب من 20 من موظفي السفارة من الولايات المتحدة في العام الماضي، ولكن لم يفعل ذلك سوى موظف واحد.

لا يسع القيادة الأوكرانية إلا إدراك أن سياستها العدوانية المعادية للروس قد فشلت، لكن فولوديمير زيلينسكي، الذي أوقع بلده في مأزق، ليس لديه خيار آخر سوى الاستمرار في حضور مؤتمرات القمة الخارجية والتوسل للحصول على المساعدة. إن إمدادات الأسلحة الغربية لا تقرب السلام، كما تدعي الوفود الغربية – لكنها الشيء الوحيد الذي يبقي نظام زيلينسكي واقفًا على قدميه في الوقت الحالي.

ومع ذلك، ومهما جدّوا في محاولاتهم، فإن الشعب الأوكراني، الذي دفع ثمنا باهظا جدا لتعزيز المصالح الجيوسياسية الغربية، سيبدأ في طرح الأسئلة الصحيحة وسيرغب في محاسبة المهندسين الحقيقيين لهذه الأزمة. والكثيرون منهم، كما يعلم الجميع جيدا، ممثلون في هذه القاعة، واليوم سيكررون مرة أخرى شعارهم غير المقنع بأن هناك حاجة إلى مواصلة تقديم المساعدة العسكرية إلى أوكرانيا بوصفها "ضحية للعدوان". وعدد الأشخاص الذين ما زالوا يؤمنون بذلك يتضاءل باطراد، كما تُظهر الاتصالات الدولية التي جرت مؤخرا. وأصبح عدد متزايد من شركائنا الدوليين على دراية بالأسباب الحقيقية للأزمة الأوكرانية، فضلا عن أن توريد الأسلحة الغربية إلى نظام كييف يعيق عملية البحث عن سبل حل الأزمة ويضاعف معاناة الأوكرانيين العاديين. وذلك الاتجاه هو، في جملة أمور، نتيجة مباشرة لجهودنا لتوجيه الانتباه إلى هذه الرواية في مجلس الأمن. لذلك، سنواصل هذا الجهد، سواء أحب الداعمون الغربيون لنظام كييف ذلك أم لا.

السيدة تشاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على بيانها. وقد أحطت علما بملاحظات السيد داني هايفونغ

منذ آخر جلسة بشأن أوكرانيا (انظر S/PV.9390)، واصلت روسيا هجماتها التي لا هوادة فيها على جارتها. وقد أعربنا عن قلقنا إزاء تأثير العدوان العسكري الروسي على المدنيين في أوكرانيا في مناسبات عديدة، ونؤكد ذلك مجددا اليوم. إن المدنيين مشمولون بحماية القانون الدولي الإنساني ويجب عدم استهدافهم. بيد أن نداءاتنا لم تلق آذانا صاغية. وعلى العكس من ذلك، وفقا لمنسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في أوكرانيا، وصل عدد الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية إلى "مستويات تفوق التصور". ومنذ بداية هذا الشهر وحده، تلقينا تقارير عديدة عن تدمير المنازل والمطاعم والمتاجر وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية في كل منطقة من مناطق البلد. وتؤثر موجات الهجمات على عشرات المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وتمزق أوصال عائلات بأكملها. والضربات الموجهة ضد مرافق الموانئ الأوكرانية مستمرة في زيادة المخاطر على الأمن الغذائي العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، تأثر الأشخاص الذين يساعدون الضحايا، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي والعاملون في مجال المعونة الإنسانية. وفي بعض الأحيان يتم ضرب نفس الهدف مرتين في غضون دقائق، مما يعرض عمال الإنقاذ للخطر. كما تم استهداف أماكن إقامة ممثلي منظمات إنسانية. ولذلك فإن الوسائل المستخدمة لمساعدة ضحايا النزاع معرضة للخطر. ونذكر بأن القانون الدولي الإنساني يحمي الجرحى والبعثات الطبية، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني وأنشطتهم.

إن قائمة الفظائع التي يعانى منها الشعب الأوكراني آخذة في التنامي. وتعترض سويسرا على الادعاءات القائلة بأن أوكرانيا وشركاءها مسؤولون عن تدهور الوضع الحالي.

إن موقفنا لم يتغير، فنحن ندين العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، والذي يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. إن أوكرانيا، شأنها شأن جميع الدول، لها الحق في الدفاع عن سلامتها الإقليمية وضمان أمنها.

تدعو سويسرا إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن تحترم الأطراف جميع مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في سياق الأعمال العدائية في كل النزاعات المسلحة. ومن الضروري مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني عن أعمالهم، وذلك من أجل تحقيق العدالة للضحايا ومنع تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل. ونشيد بالعمل الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الجهات الفاعلة الإنسانية التي تقدم المعونة في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وترحب سويسرا بالجهود الدبلوماسية المبذولة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن على استعداد للاضطلاع بدور نشط في تحقيق هذا الهدف. وإذا

أريد التوصل إلى حل دبلوماسي، فإننا ندعو روسيا – مرة أخرى – إلى تهدئة الأوضاع ووقف جميع العمليات القتالية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بدايةً أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها القيّمة، وأرحب بمشاركة ممثل أوكرانيا في هذا الاجتماع.

وأجدد اليوم دعوة دولة الإمارات الثابتة للأطراف في أوكرانيا بأن يبذلوا المزيد من الجهود الاستباقية لدرء أخطار تحويل مسار الأسلحة ووقوعها بين أيدي الإرهابيين أو الجماعات الإجرامية خلال عمليات تخزين ونقل وتوزيع الأسلحة والذخائر.

وفي هذا السياق، نعرب عن دعمنا لمساعي الأمم المتحدة، بالشراكة مع الدول الأعضاء، لوضع معايير تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك من خلال برنامج العمل والصك الدولي للتعقب الذي يشكل إحدى مبادرات الأمم المتحدة القيمة لمواجهة هذه الأخطار والتخفيف من حدتها.

وبما أن المسؤولية النهائية بشأن منع تحويل مسار الأسلحة، لا سيما خلال حالات النزاع، تقع على عاتق السلطات الوطنية، فإننا نشجعها على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتفادي أي نتائج غير محسوبة. كما نشدد في هذا الصدد على الالتزام بمقتضيات القانون الدولي، بما يشمل القانون الدولي الإنساني، فهي تسري على كافة الدولة الأعضاء، بغض النظر عن مصدر الأسلحة.

وعليه، تدعو دولة الإمارات أطراف الصراع في أوكرانيا إلى التقيد التام بالقانون الدولي، بما يشمل القانون الدولي الإنساني، وبذل كافة الجهود التي تضمن حماية المدنيين والأعيان الضرورية لبقائهم، واحترام المبادئ الأساسية للضرورة والتناسب والتمييز.

تعرب دولة الإمارات عن بالغ قلقها إزاء تداعيات الحرب على المدنيين وتفاقم الأزمة الإنسانية في أوكرانيا، حيث طالت أكثر من ألف هجمة قطاع الرعاية الصحية في البلاد – بمتوسط هجمتين يومياً. وسقطت في الأسبوع الماضي شظايا الصواريخ في مستشفى للأطفال في العاصمة كييف. كما أوردت التقارير عن وقوع ثلاثة قتلى أو مصابين من الأطفال يومياً جراء الحرب، إضافة إلى تعرض ما يقارب ألفي مؤسسة تعليمية إلى التلف أو الدمار إثر استمرار القتال، الأمر الذي يؤكد على أن المطلب الأهم، وبالرغم من ضرورة تلبية المسؤولية القانونية والأخلاقية بشأن حماية المدنيين وتخفيف معاناتهم، هو إنهاء الحرب بما يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ السيادة والاستقلال ووحدة الأرض.

ودولة الإمارات على أتم الاستعداد للعمل مع كافة الشركاء في جميع أنحاء العالم للتوصل إلى مسارٍ جدي يحقق السلام العادل والمستدام في أوكرانيا.

السيد هاماموتو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو ومقدم الإحاطة الآخر على إحاطتيهما.

لقد دعت روسيا إلى عقد جلسة اليوم لمناقشة عمليات نقل الأسلحة الغربية المتزايدة إلى أوكرانيا وتقويض الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي. وتجد اليابان نفسها مضطرة إلى تكرار موقفها. إن حرب روسيا العدوانية غير المبررة على أوكرانيا هي أصل هذه الحرب. علاوة على ذلك، هاجمت روسيا مرارا الموانئ الأوكرانية واحتجزت العالم رهينة. ونحن نشدد على حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس ضد العدوان الروسي. إن توريد الأسلحة إلى أوكرانيا مدفوع بضرورة حماية أوكرانيا لنفسها.

وما فتئت اليابان تعلن نفس الموقف في مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير. إن دعم المجتمع الدولي لأوكرانيا لم يتغير منذ بداية العدوان الروسي.

يناقش مجلس الأمن عدوان روسيا على أوكرانيا في شهر آب/أغسطس الحالي ليس بسبب التطورات المباشرة على أرض الواقع فحسب، بل أيضا لأن العدوان المستمر مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. كنا نتوقع عقد جلسات بشأن أوكرانيا في بداية هذا الشهر.

وبهذا المعنى، من الصعب أن نرى فرقا جوهريا بين هذه الجلسة وغيرها من الجلسات المقرر عقدها في آب/أغسطس.

يجب أن تكون العدالة حجر الزاوية في أي مسعى دبلوماسي لإنهاء هذه الحرب. وبدلا من الإيحاء بأن دعم أوكرانيا من شأنه أن يعرض الجهود الدبلوماسية للخطر، ينبغي على روسيا أن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا على الفور. ويجب على روسيا أن تدعم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

اليوم، تدعو روسيا إلى عقد جلسة لنشر دعايتها، لكنها لا تخدع أحدا. لقد كانت روسيا، في 24 شباط/فبراير 2022، هي التي قوضت عمدا أمننا الجماعي بحربها العدوانية على أوكرانيا – وهي حرب غير قانونية وغير مبررة ومن دون سابق استفزاز. كانت روسيا وحدها هي التي قررت بشكل غير قانوني استخدام القوة وانتهاك سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها. وهي وحدها مذنبة بارتكاب جرائم حرب وحتى جرائم ضد الإنسانية.

لدى روسيا الفرصة لوضع حد للحرب التي شنتها بمفردها وذلك من خلال وقف عدوانها وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية، دون أي مساس بأمنها، وكما طالبت بذلك محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022. لكنها ترفض القيام بذلك.

لا يوجد بديل عن هذا الانسحاب، إذا أريد ضمان سلام عادل ودائم يمتثل للقانون الدولي. لقد استنكرت الغالبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة مرارا هذا العدوان وأدانت محاولة روسيا ضم الأراضي بشكل غير قانوني.

وفي مواجهة هذا العمل العدواني، تمارس أوكرانيا حقها في الدفاع عن النفس، المعترف به في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

وتمشيا مع مبادئها، اختارت فرنسا بلا تردد أن تدعم أوكرانيا في ممارستها حقها. وسنواصل القيام بذلك على الصعيد الثنائي ومن خلال الاتحاد الأوروبي لمساعدة الشعب الأوكراني في الدفاع عن حريته وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وقد تعهدت فرنسا، مع شركائها الرئيسيين، بأن تواصل دعمها العسكري لأوكرانيا طالما كان ذلك ضروريا وأن تعزز نظامها الدفاعي، لا سيما من خلال دعم قدرات الدفاع الجوي لديها. وبذلك تساعد فرنسا أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد الضربات الروسية التي تستهدف هياكلها الأساسية المدنية، والتي تشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، بينما تواصل روسيا عمدا استهداف الهياكل الأساسية التي تمكّن من تصدير الحبوب من أوكرانيا.

ومن خلال دعمنا قدرات الهجوم المضاد الأوكرانية، نأمل في تغيير ميزان القوى وتهيئة الظروف لتسوية دبلوماسية للنزاع. وعلى هذا الأساس يمكن توخي إجراء مفاوضات ذات مصداقية، عندما تقرر أوكرانيا ذلك، تفضي إلى تحقيق السلام العادل والدائم.

وتشير روسيا إلى شحنات الأسلحة الغربية المقدمة إلى أوكرانيا، ولكن ينبغي ألا ننسى الحقائق، إن روسيا هي التي قررت منفردة شن هذه الحرب وروسيا أيضا هي التي تنتهك القانون الدولي، لا سيما قرارات مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، تحصل روسيا على طائرات مقاتلة مسيرة من إيران، في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). وهي تحصل أيضا على قذائف وذخائر من كوريا الشمالية، على الرغم من القرارات والجزاءات التي اعتمدها المجلس.

إن لهذه الحرب العدوانية عواقب وخيمة على الشعب الأوكراني والعالم بأسره، لا سيما بين سكان البلدان الأشد ضعفا. هذا علاوة على أن روسيا تواجه طريقا مسدودا، بعد ما يقرب من 18 شهرا من النزاع.

إن دعمنا لأوكرانيا لن يتزعزع. ولا يوجد سوى مخرج واحد هو تحقيق سلام يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيد أنيانا (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وقد أحطنا علما بملاحظات السيد داني هايفونغ.

إن عواقب الحرب وخيمة. ولذلك، يحظر ميثاق الأمم المتحدة بوضوح استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول إلا في حالات محدودة يكون فيها ذلك ضروريا للدفاع عن النفس أو مطلوبا بموجب آليات الأمن الجماعي.

وكما نعلم، لم تبدأ أوكرانيا الحرب الحالية ولا تملك خيارا في وقف الأعمال العدائية أو سحب قواتها. ومن واجبها وحقها المشروع أن تدافع عن سلامة أراضيها واستقلالها السياسي وسيادتها.

وكما هو متوقع في حالات النزاع، تنتشر الأسلحة. والعدوان على أوكرانيا ليس استثناء. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد أهمية استجابة الاتحاد الروسي للنداءات العديدة التي وجهت إليه من مختلف أنحاء العالم لكي يسحب قواته من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. وتتضرر أجزاء مختلفة من العالم من الأثر السلبي الناجم عن انتشار الأسلحة على السلم والأمن الدوليين، ويتحمل السكان المدنيون العبء الأكبر، بما في ذلك الخسائر في الأرواح وتشريد الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين تتمثل فرصتهم الوحيدة للبقاء على قيد الحياة في الفرار والبحث عن ملجأ في مكان آخر في ظل ظروف يرثى لها.

ونؤكد مجددا على ضرورة احترام نظام تحديد الأسلحة الذي يهدف إلى الحيلولة دون تحويل وجهة الأسلحة وتنظيم الاتجار الدولي بالأسلحة. وتقيد الدول بالتزاماتها بموجب تلك الترتيبات العالمية، مثل معاهدة تجارة الأسلحة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والموقف الموحد للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، فضلا عن اللوائح الوطنية، يمكن أن يساعد في التخفيف من الانتشار غير القانوني للأسلحة.

كما نؤكد من جديد على النقطة التي ما فتئنا نشدد عليها، وهي أن استمرار الحرب ليس الحل لتحقيق رغبات الأطراف. ونحث بقوة على وقف الأعمال العدائية واللجوء إلى الحوار والمساعي الدبلوماسية للاتفاق على تسوية سياسية وعادلة على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

ونكرر دعوتنا الطرفين للوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وضمان ألا تلحق أعمالهما العسكرية الضرر بالمدنيين أو الهياكل الأساسية المدنية.

وفي ظل التحديات المتعددة التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، تأتي الحرب الروسية على أوكرانيا لتفاقم المصاعب العالمية السائدة. ونؤكد مرة أخرى أهمية إنهاء هذه الحرب غير المبررة على وجه الاستعجال من خلال الانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات الاتحاد الروسي من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها، كما أشكر السيد هايفونغ على إحاطته.

لقد نظر مجلس الأمن في جلسات متعددة في مسألة توريد الأسلحة إلى أوكرانيا، وأوضحت الصين مرارا موقفها ومقترحاتها في هذا الصدد. وعلى وجه الخصوص، نجد أن العواقب الوخيمة المترتبة على استمرار تزويد ساحة المعركة بالأسلحة تبعث على القلق والأسف. وفي الوقت الراهن، يستمر التدفق الهائل للأسلحة والمعدات إلى ساحة المعركة في ظل اتساع نطاق الآثار غير المباشرة، مما يجعل الأمل في وضع حد للأعمال العدائية أبعد ما يكون.

قد تُستخدم الأسلحة لكسب الحرب، لكنها لا تستطيع كسب السلام. واستعادة السلام تتطلب الحوار والتشاور. ومنذ بعض الوقت، يتزايد عدد البلدان التي تُعلي صوت العقل وتقترح مبادرات لتحقيق السلام. ونأمل أن يستجيب الطرفان المعنيان بشكل إيجابي لدعوة المجتمع الدولي وأن يحافظا على الهدوء وضبط النفس ويمتنعا عن تصعيد التوترات مع تكثيف التواصل بينهما وتعزيز التوصل إلى توافق في الآراء وتهيئة الظروف تدريجيا للتسوية النهائية للأزمة.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، ما فتئت الصين تقف إلى جانب السلام والحوار وتشجع بنشاط إجراء محادثات للسلام. ونحن على اقتناع راسخ بأنه من الضروري في مواجهة الصعوبات أن يُترك مجال للسلام، وأنه يجب عدم التخلي عن الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار، لا سيما عندما تشتد حدة الخلافات.

وقد استضافت المملكة العربية السعودية مؤخرا قمة دولية تناولت مسألة أوكرانيا. وحضرها الممثل الخاص للحكومة الصينية المعني

بالشؤون الأوروبية الآسيوية، وتواصل مع جميع الأطراف بشكل مكثف وأوضح موقف الصين ومقترحاتها بالتفصيل.

وستستمر الصين في العمل على أساس الورقة التي تبين فيها موقفها، المعنونة "موقف الصين من التسوية السياسية لأزمة أوكرانيا"، كما ستواصل تكثيف حوارها واتصالاتها مع جميع الأطراف والقيام بدور بنَّاء في تعزيز التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على ما قدمته من معلومات مستكملة.

تدين مالطة بشدة الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي يشكّل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونحن ثابتون في دعمنا لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا، فضلا عن حقها الأصيل في الدفاع عن النفس.

وأكرر أن روسيا تتحمل وحدها المسؤولية عن حربها العدوانية في أوكرانيا. روسيا تسعى إلى إخضاع بلد مجاور ذي سيادة باستعمال القوة لتوسيع أراضيها ومد حدودها.

ويجب أن تكون الأزمة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن حرب روسيا العدوانية على أوكرانيا في صميم مداولاتنا. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سقوط أكثر من 26 000 ضحية مدنية في أوكرانيا منذ بدء الحرب. ونزح ما يُقدر بحوالي 5,1 مليون شخص داخليا وعبر أكثر من 6,2 مليون شخص إلى البلدان المجاورة. ونسبة 90 في المائة من هذه الأرقام من النساء والأطفال المعرضين لخطر العنف الجنساني والاستغلال والاعتداء الجنسيين، بينما يواجهون ظروفا صحية خطيرة.

ولا تزال حرب روسيا العدوانية على أوكرانيا تشكّل تهديدات خطيرة ومباشرة لسلامة المنشآت النووية الأوكرانية وأمنها. وينبغي تجنب وقوع الحوادث النووية بأي ثمن. ومما يؤسف له أننا جميعا على دراية تامة بما قد يترتب عن ذلك من آثار عشوائية ومدمرة على الحياة والبيئة.

إن الحرب لا تهدد أمن المنطقة فحسب، بل إنها تؤثر تأثيرا خطيرا على العالم بأسره. وبانسحابه من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، استخدام الاتحاد الروسي عن وعي الأمن الغذائي سلاحا. ويعد الحصار البحري والهجمات على الموانئ الأوكرانية، فضلا عن صعود القوات المسلحة الروسية غير القانوني إلى السفن، دليلا آخر على استراتيجية موسكو لاستخدام الأمن الغذائي لإحداث اضطراب عالمي. وذلك أمر غير مقبول. وكذلك استمرت الهجمات على البنية التحتية الحيوية بلا هوادة، بما في ذلك مؤخرا في منطقة خاركيف. وتدين مالطة بشدة أعمال روسيا، ولا سيما الهجمات الدنيئة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، التي ينبغي ألا تكون أهدافا على الإطلاق، ونكرر دعوتنا إلى روسيا لوقف هذه الهجمات على الفور. وفي سياق متصل، نود أن نشير إلى التزامنا بمحاسبة روسيا على جميع جرائمها وانتهاكاتها. ونؤيد الجهود الجارية التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية ونرحب بسجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا والمركز الدولي لمحاكمة جريمة العدوان على أوكرانيا.

إن إنهاء هذه الحرب ونتائجها السلبية يعتمد حصرا على هذا العضو الدائم في مجلس الأمن. كما نود أن نذكر الأعضاء بحق أوكرانيا المشروع والمقدس في الدفاع عن النفس، المكرس في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، نحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على إنهاء أعماله العدائية وسحب قواته العسكرية ووكلائه من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا، والشروع في حوار بناء ودبلوماسية كوسيلة لإحلال السلام والاستقرار والأمن على نحو مستدام.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بشكر الرئاسة على عقد هذه الإحاطة بناء على طلب الاتحاد الروسي. وكذلك أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها المتبصرة، والسيد داني هايفونغ على عرضه.

يشكل النزاع المستمر بين روسيا وأوكرانيا، إلى جانب الزيادة في عمليات نقل الأسلحة، تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين. إننا ندعو على وجه الاستعجال، كما فعلت موزامبيق مرارا وتكرارا في هذه القاعة، إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية بوصف ذلك الخطوة الأكثر استصوابا وأهمية نحو إنهاء هذا النزاع المسلح المثير للقلق. وفي ذلك السياق، نرحب بمبادرات السلام الأخيرة، بما في ذلك المبادرات التي قادتها الدول الأفريقية ومؤتمر القمة الذي عقد في جدة.

وإذ تواصل الأعمال العدائية العسكرية إلى شهرها التاسع عشر، لا توجد آفاق واضحة للتوصل إلى تسوية. ويساور موزامبيق قلق بالغ إزاء الاعتماد السائد على الحل العسكري بدلا من الانخراط الدبلوماسي. ومع اشتداد النزاع واستمرار انتشار الأسلحة، يتزايد قلقنا إلى جانب احتمال أن تتحول المنطقة إلى قنبلة موقوتة. فحتى سوء تقدير بسيط يمكن أن يشعل مواجهة واسعة النطاق مع تداعيات عالمية مدمرة لا يمكن تصورها.

ويساور موزامبيق قلق بالغ إزاء إمكانية أن يؤدي استمرار تصعيد الخطاب العسكري وحيازة الأسلحة إلى دفعنا إلى أخطر العتبات – نشر قوات من جانب الأطراف المتحالفة والاستخدام المحتمل للأسلحة النووية التعبوية. وكما سلطت الممثلة السامية الضوء في هذه القاعة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9301)، فإن النقل غير المشروع وغير المنظم للأسلحة يمكن أن يحرض على النزاع المسلح والعنف والإرهاب والجريمة ويؤججها ويطيل أمدها. وقد قلنا بوضوح أن الإعلانات العلنية عن تسليم الأسلحة خارج إطار الأمم المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ستؤدي إلى مزيد من المواجهة وتبعدنا أكثر عن خفض التصعيد والحلول التوفيقية. في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات وجودية ويتعافى من جائحة مدمرة ويكافح تداعيات تغير المناخ والتهديد الذي يلوح في الأفق للإرهاب العالمي والاحتياجات الإنسانية المتزايدة، فإن هذا النزاع يحول الموارد الأساسية ويعمق الانقسامات. فتخصيص الأموال لشراء الأسلحة يعني موارد أقل لمواجهة التحديات العالمية الحرجة.

وقد اتخذ مجلس الأمن، بوصفه حارسا للسلم والأمن العالميين، على مر السنين قرارات عديدة تتناول تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في سياق النزاعات المسلحة والشواغل الأمنية الأوسع نطاقا، بما في ذلك قراره التاريخي 1540 (2004). ولذلك، يجب أن يظل المجلس طرفا فاعلا رئيسيا في الدعوة إلى السلام، مذكرا جميع أطراف النزاع بضرورة التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعهده بتجنب ويلات الحرب. ولذلك، نكرر نداءنا العاجل إلى أطراف النزاع للاستفادة من القنوات الدبلوماسية والحوار من أجل التوصل إلى حل تفاوضي ودائم وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

في الأسبوع الماضي، استهدفت الصواريخ الروسية فندقين في بوكروفسك وزابوريجيا. وإذ هرع الناس إلى إنقاذ الجرحى من تحت الأنقاض، أصابت صواريخ أخرى كلا الموقعين – ضربة مزدوجة، تم توقيتها عمدا لقتل المسعفين. ويوم الأحد، كانت طفلة، تبلغ من العمر 22 يوما فقط، وشقيقها البالغ من العمر 12 عاما ووالديهما من بين سبعة أشخاص قتلوا بقذائف روسية في خيرسون. ويوم الثلاثاء، دمر صاروخ روسي ملعبا في لفيف. هذه هي الطريقة التي يدير بها قادة روسيا حربهم الاختيارية، ولهذا السبب نعتز بدعم أوكرانيا وهي تدافع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن المملكة المتحدة تريد السلام. وأوكرانيا تريد السلام. بلى، فالعالم كله يريد السلام. لكن الرئيس بوتين أظهر إنه غير جاد بشأن أي سلام يحترم القانون الدولي. وإذ ناقشت أوكرانيا وشركاء دوليون من جميع أنحاء العالم الأسبوع الماضي أهمية السلام العادل والمستدام الذي يدعمه الميثاق، واصلت روسيا إلقاء القنابل على الموانئ الأوكرانية وصوامع الحبوب، مستهدفة الإمدادات الغذائية في العالم. وتزعم روسيا الآن أنها تتعرض لهجوم من الغرب. غير أن الرئيس بوتين هو الذي اختار غزو أوكرانيا في شباط/فبراير من العام الماضي، على الرغم من الدعوات من داخل مجلس الأمن لسحب القوات الروسية من حدود

أوكرانيا. وكان بوتين هو الذي أمر مئات الآلاف من القوات الروسية بالذهاب إلى حيث يلاقوا حتفهم على أرض بلد آخر لم يكن ينبغي إرسالهم إليه. إن خياراته هي التي قللت من مكانة روسيا في العالم ودمرت ثقة جيران روسيا. فالرئيس بوتين هو الذي يؤذي روسيا.

وتقدر السلطات الروسية أن ما يصل إلى مليون شخص غادروا البلد في عام 2022. وتحدث كثيرون عن مخاوفهم بشأن الحرب وتأثيرها. وفر آخرون لتجنب تجنيدهم للقتال. ويواجه أولئك الذين بقوا عواقب وخيمة على التعبير عن آرائهم. ومن المعبر أن زملاءنا الروس لا يمكنهم الاعتماد إلا على غلاة الصحفيين للدفاع عن حربهم في هذه القاعة. ولأكن واضحا. إن زعزعة الاستقرار في روسيا ليس في مصلحتنا، ونحن نكن كل الاحترام للشعب الروسي. ويمكن للرئيس بوتين أن ينهي معاناة الشعب الأوكراني والجنود الروس غدا بسحب جميع القوات الروسية من داخل الأراضي الأوكرانية المعترف بها دوليا. وحتى ذلك الحين سنواصل مساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

إننا هنا في جلسة أخرى بشأن أوكرانيا، بشأن موضوع ناقشناه عدة مرات من قبل. ولم يتمكن مجلس الأمن من اعتماد برنامج عمل لهذا الشهر بسبب الجلسة المزمع عقدها بشأن أوكرانيا. وقد تقرر، في الوقت الراهن على الأقل، عقد جلستين بشأن موضوع ترى روسيا أنه لا يمكن السماح بإدراجه في برنامج عملنا. ونتساءل عما إذا كان هذا لا يعدو كونه تكتيك للتسبب في نوع من التضخم في عمل مجلس الأمن بشأن هذه المسألة وخلق شعور ازدرائي تجاه أوكرانيا في الأمم المتحدة. وذلك لن ينجح. فالعدوان العسكري من غير سابق استفزاز وغير المبرر ضد دولة عضو في الأمم المتحدة ليس أمرا روتينيا. ولا يمكن الاستخفاف بأي تهديد للأمن الأوروبي، مع ما يترتب على ذلك من تأثير اقتصادي وإنساني في جميع أنحاء العالم. وهذا ما بينته 143 دولة عضوا في الأمم المتحدة بقوة ووضوح – أكثر من مرة.

وكما سمعنا عدة مرات هنا وسمعنا للتو مرة أخرى من وكيلة الأمين العام ناكاميتسو، فإن عمليات نقل الأسلحة إلى أوكرانيا هي بيانات علنية. وكل شيء قانوني ومبرر وللسبب الصحيح. إن الشعب الأوكراني يقاتل بشراسة ويدافع عن بلده وسيادته وحريته واستقلاله. وتلك هي المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، بما في ذلك أنه لا يجوز تغيير الحدود بالقوة. ويساعد المجتمع الدولي أوكرانيا في ذلك الصدد، استنادا إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد أن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة توفر أساسا قانونيا واضحا جدا لفرادى الدول لتقديم أي نوع من المساعدة إلى بلد يمارس حقه الطبيعي في الدفاع عن النفس لحماية سيادته وسلامته الإقليمية.

وتُنقل الأسلحة إلى أوكرانيا وفقا للتشريعات الوطنية ومعاهدة تجارة الأسلحة، ووفقا للالتزامات الناشئة عنها، فضلا عن إجراء تقييم لخطر تحويل وجهتها. وتتولى لجنة مخصصة أنشأها البرلمان الأوكراني مسؤولية رصد العملية برمتها حتى تُستخدم الأسلحة لأغراض دفاعية ولا تقع في الأيدي الخطأ. ومن ناحية أخرى، تستخدم روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، أسلحة اشتُريت بصورة غير مشروعة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، منتهكة بذلك بشكل صارخ قرارات مجلس الأمن. وأود أن أشدد على أن ألبانيا تؤيد قرار مجلس الاتحاد الأوروبي المؤرخ 20 تموز/يوليه بشأن إطار جديد للجزاءات في ضوء الدعم العسكري الذي تقدمه إيران لروسيا. ويحظر ذلك الإطار تصدير المكونات المستخدمة في تطوير وإنتاج الطائرات المسيّرة من الاتحاد الأوروبي إلى إيران. كما ينص على حظر السفر وتدابير لتجميد الأصول يمكن فرضها على الأشخاص المسؤولين عن دعم برنامج الطائرات المسيّرة الإيراني أو المشاركين فيه.

لا يمكن لأي سرد مشوه، مهما حاول المرء فرضه، أن يغير الواقع في أوكرانيا. ولا يمكن أن يخفي قتل المدنيين الأبرياء ومعاناتهم. ووفقا للتقرير الأخير لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل 48 مدنيا وجُرح 210 آخرون نتيجة للعدوان خلال الأسبوعين الأولين من هذا الشهر وحده. وتواصل روسيا هجماتها على البنية التحتية المدنية لأوكرانيا. وبعد الانسحاب من مبادرة البحر الأسود لنقل

الحبوب، تهاجم روسيا عمدا الموانئ ومستودعات الحبوب من أجل جعل صادرات الحبوب من أوكرانيا مستحيلة في المستقبل. وهي تعلم أن تلك الأعمال تشكل جرائم حرب، ولكنها تتلاءم مع أهدافها. وإذا استمرت الحرب، تُظهر التقديرات أنه في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، ستفقد أوكرانيا قرابية مليوني طن من الإنتاج الزراعي كل عام، وهو ما يعادل خسائر تقدر بحوالي 1,5 بليون دولار.

وهناك العديد من الطرق للتسبب في مكابدة المدنيين للألم أثناء الحرب. وروسيا تستخدمها جميعا: قتلهم في منازلهم وتدمير البنية التحتية الحيوية، والآن شن هجمات على طعامهم. وبهذه الطريقة، لا تعاقب روسيا الأوكرانيين فحسب، بل تعاقب أيضا الكثيرين في جميع أنحاء العالم الذين يتعرضون لخطر عدم وجود ما يكفي من الغذاء لعائلاتهم. فالأسعار العالمية آخذة في الارتفاع وستزداد مشاكل الأمن الغذائي سوءا على المدى القصير. وستظل البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات تعاني من نقص، مما قد يتسبب في عدم الاستقرار السياسي في أجزاء كثيرة من العالم من خلال النزاعات الجيوسياسية والمجاعة. وبينما تدمر الصواريخ الروسية مئات الآلاف من الأطنان من الحبوب في منطقة أوديسا، التي كان ينبغي شحنها عبر ممر الحبوب، فإن الجوع والفقر سيضربان أشد البلدان ضعفا في أفريقيا وجنوب شرق آسيا. ولهذا السبب، يجب أن تنتهي هذه الحرب. ولهذا السبب، يجب على روسيا أن تضع حدا لها. وحتى ذلك الحين، ينبغي أن يستمر الدعم لأوكرانيا، على أمل أن تدرك روسيا أن أفضل حل لها هو سحب جميع قواتها من أوكرانيا والانخراط بجدية في محادثات السلام.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وأرحب بالممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

مما يبعث على الجزع أن نرى أن بعض أسوأ التنبؤات بشأن مسار النزاع تبدو وكأنها تتحقق. وتعترف البرازيل بحق جميع الدول في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن التدفق المتزايد للأسلحة إلى النزاع في أوكرانيا يستند إلى افتراض مشكوك فيه بأن هناك حلا عسكريا لهذا النزاع. والواقع أن إدخال أسلحة معينة أو التهديد باستخدامها أو استخدامها في النزاع يمكن أن يقوض إمكانية التوصل إلى حل سلمي للنزاع وأن يؤدي إلى المزيد من أعمال العنف وأن يضعف احتمالات وقف تصعيد الأعمال العدائية. ونتشاطر القلق إزاء خطر أن ينتهي المطاف بالأسلحة والذخائر المنقولة إلى أي منطقة نزاع في أيدي جهات من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإجرامية والإرهابية، الأمر الذي يصبح عاملا إضافيا لعدم الاستقرار في الأجل الطويل. وتؤيد البرازيل دعوة جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الصكوك الدولية بغية منع تحويل وجهة الأسلحة.

ومن الضروري التفكير في عواقب التصعيد الحالي. فبالإضافة إلى خطر تحويل وجهة الأسلحة، من الضروري أن نضع في اعتبارنا المعاناة التي يتعرض لها السكان المدنيون وتأثير الاتجاهات الحالية على أمننا الجماعي. ونُذكر جميع الدول، ولا سيما الدول المشاركة مباشرة في النزاع، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وينبغي ألا يكون المدنيون الأبرياء أهدافا للعمليات العسكرية. ونحث الأطراف على منع إلحاق الضرر بالمناطق السكنية وبالبنية التحتية للطاقة والنقل، بما في ذلك المرافق المرفئية، والأهم من ذلك كله بحياة البشر.

وتعتقد البرازيل أن الحل السياسي وحده، مع مراعاة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف، هو وحده الذي سيحقق السلام الدائم. ونجدد دعوتنا إلى وقف تصعيد الأعمال القتالية وبدء المفاوضات، إما مباشرة أو من خلال الوسائل السلمية الأخرى المبينة في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. كما أوليت اهتماما كبيرا للإحاطة التي قدمها السيد هايفونغ.

يساورنا القلق إزاء الإعلانات عن شحنات إضافية من الأسلحة والخطاب فيما يتعلق بالهجمات والهجمات المضادة والتحالفات

العسكرية الجديدة، في وقت تدعو فيه أصوات عديدة في جميع أنحاء العالم إلى وقف التصعيد والبحث عن حلول لإنهاء الحرب. ومما يزيد من جزعنا أن القتال لا يزال يدمر حياة أكثر من 7 ملايين مدني بريء وأن 444 9 مدنيا قد قُتلوا. إن أحد أكثر السيناريوهات رعبا يتكشف، ألا وهو سيناريو إعادة التسلح على نطاق واسع، مما يدل بوضوح على عكس مسار اتجاه التقدم الذي تتوقعه وترغب فيه معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تبذل جهودا ملحوظة من أجل نزع السلاح، والتي تجلت على وجه الخصوص في اعتماد معاهدات هامة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومؤخرا بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية.

إن المخاطر المرتبطة بالتداول المكثف للأسلحة التقليدية مثيرة للقلق بنفس القدر نظرا لآثارها الطويلة الأجل على السكان المدنيين، سواء من خلال انعدام الأمن الناجم عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو الآثار التي تظهر لاحقا للذخائر العنقودية. ويجب على الأطراف اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع هذه المخاطر، ولا سيما من خلال الآليات القائمة، مثل الصك الدولي للتعقب ومعاهدة تجارة الأسلحة.

ويساورنا القلق من أن السيناريو الذي يتبلور سيؤدي إلى إطالة أمد الحرب، بما يتناقض مع التزامات كل عضو في مجلس الأمن وكل عضو في الأمم المتحدة بالعمل لصالح السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد وأكرر التزامنا المشترك، بروح ميثاق الأمم المتحدة، بحماية شعوب العالم من ويلات الحرب. وأكرر أيضا معارضة بلدي للحرب.

والنتيجة المباشرة للقتال المكثف هي التدهور المتسارع للحالة الإنسانية، حيث تشكل البنية التحتية المدنية والسكان الأهداف الرئيسية لعمليات القصف، بما في ذلك الهجمات الأخيرة في أوديسا. وتكافح المنظمات الإنسانية لجمع مبلغ 4,3 بليون دولار المتوقع للاستجابة الإنسانية، التي لم تتلق سوى 30 في المائة من التمويل المتعهد به، وفقا لأحدث الإحصاءات الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي الوقت نفسه، وصلت المساعدات العسكرية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث قدرت بعض المصادر أنها بلغت ما يقرب من 160 بليون دولار.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على الحاجة الملحة إلى إنهاء النزاع. وندعو جميع الأطراف إلى تفعيل قنوات الحوار والتفاوض لإسكات البنادق وتمهيد الطريق للسلام والتعايش السلمي.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): ما نوع المقاومة الممكنة لغزو عسكري بدون أسلحة ووسائل عسكرية؟ لم يكن هذا هو الحال بشكل عام في حروب هذا القرن أو القرن السابق. متى لم تكن الحرب محركا شرها لزيادة إنتاج الأسلحة وتوريدها أو لسباق للتسلح؟ إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق – الذي نعترف بالطبع بدوره التاريخي في الانتصار على النازي – تلقى إمدادات من الأسلحة والمعدات العسكرية لحملاته من بلدان ثالثة. واليوم نرى من التناقض أن بلدا مجاورا قد تم غزوه واحتلاله عسكريا من جهة، بينما يُزعم من جهة أخرى، من الجانب الدبلوماسي، أن تجهيز البلد الذي تم غزوه واحتلاله يقوض السلام عسكريا. أي حكم من أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوض حق الشعوب في الدفاع المشروع عن النفس؟

وأشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. وأود أن أكرر موقف إكوادور الذي نرفض بموجبه العنف المسلح والعسكرة والتسليح. وأكرر أيضا الإعراب عن قلقنا المستمر إزاء التهديدات للسلام والأمن والاستقرار والتي تشكلها تدفقات الأسلحة والذخيرة الواسعة النطاق إلى أي حالة من حالات النزاع. ولذلك، من الضروري تكثيف ودعم معايير وسم الأسلحة والذخائر وحفظ سجلاتها وإمكانية تعقبها. ونؤيد أي تدابير ترمي إلى منع تحويل وجهة الأسلحة وانتشارها وتصعيد الصراع، وهي جهود ستكون أساسية للانتعاش بعد انتهاء النزاع.

وسنواصل الإصرار على ضرورة إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وهدف الاستقرار العالمي على أي منطق آخر للصناعة أو الإنتاج أو التوزيع. ونسلم بأن الإمداد ببعض المواد والنظم الدفاعية، بما في ذلك الدفاع الجوي، سيسهم في الحد من تدمير الهياكل الأساسية المدنية

وأعداد الضحايا. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري التركيز على مسألة الاستخدام. ويجب أن يخضع أي توريد للأسلحة أو الذخيرة لضمانات احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في استخدامها. ولهذا السبب، ستواصل إكوادور رفض إنتاج الذخائر العنقودية ونقلها واستخدامها. وبالمثل، يجب أن يدعم الإمداد بالأسلحة أغراض الأمن والحماية وحدهما، وينبغي ألا يستخدم أبدا لمجرد اختبار مواد جديدة في مسرح المواجهة.

وفي الختام، نحث الاتحاد الروسي على وقف هجماته على الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك الموانئ والإمدادات الغذائية، لا سيما بالنظر إلى أن سنة ونصف السنة قد انقضت بالفعل منذ بدء الغزو. ونُصر على أن يوقف عدوانه العسكري نهائيا لإفساح المجال أمام حل سلمي لا يقوم على منطق الهيمنة أو العدوان الاستعماري الجديد، بل على منطق ميثاق الأمم المتحدة ومنطق السلام والدبلوماسية، وأن يسترشد دائما بمبدأ العدالة الذي أرسته الجمعية العامة، والذي يدعم سلاما عادلا ودائما في أوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أولا أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها اليوم. ومن الأهمية بمكان أن تستمر قيادتها للجهد العالمي لمكافحة تحويل وجهة الأسلحة، وللجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب شؤون نزع السلاح في هذا الصدد.

وستواصل الولايات المتحدة إظهار التزامها الدائم بدعم دفاع أوكرانيا عن نفسها، بما في ذلك من خلال توفير الأسلحة والمعدات التي تمكن أوكرانيا من الدفاع عن أراضيها وحماية شعبها من عدوان روسيا دون مبرر ولا استفزاز. ولا تزال روسيا تدعي زورا أن الدعم الموحد للدفاع الأوكراني من أكثر من 50 دولة هو الذي يؤدي إلى تفاقم الحرب وإعاقة مناقشات السلام. فلنفكر في ذلك. تخبرنا روسيا أن الدولة الغازية ليست هي المسؤولة عن الأزمة، بل تزعم أن البلد الذي يبذل كل ما في وسعه دفاعا عن نفسه من غزو غير مشروع هو المخطئ. هذه الرواية منافقة ومنافية للعقل، وهي تجهد السذاجة إلى نقطة الانهيار. إن غزو روسيا الشامل لجارتها ذات السيادة هو الذي ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وجهود روسيا للتلميح بخلاف ذلك جهود هزلية.

ومرة أخرى، فإن الغزو الروسي غير المشروع والعدوان المستمر داخل حدود أوكرانيا، بما في ذلك الهجمات اليومية بالصواريخ والطائرات بدون طيار التي تضرب البنية التحتية المدنية وتقتل الأبرياء، هي السبب الذي لا يمكن إنكاره الذي يفاقم الأزمة ويقوض الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي. وتواصل روسيا كل يوم تلك الانتهاكات في أوكرانيا، التي وحدت المجتمع الدولي دعما لأوكرانيا ودعما لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والحق في الدفاع عن النفس – وكل ذلك في الميثاق. إن قرار روسيا بالدعوة إلى اجتماع آخر من هذه الاجتماعات المهدرة للوقت بدلا من ذلك هو تكتيك واضح يهدف إلى صرف الانتباه عن تصرفات الكرملين التي تقوض السلام والأمن الدوليين. وبينما تحاول روسيا إعادة كتابة التاريخ بوقاحة، لا يمكننا أن نحول انتباهنا عن حقيقة أنشطتها المزعزعة للاستقرار في أوكرانيا وأماكن أخرى. إن خطاب روسيا النووي غير المسؤول وإعلانها عن نشر أسلحتها النووية على أراضي بيلاروس يهددان بزيادة تفاقم وضع بالغ الخطورة بالفعل.

يسعى الاتحاد الروسي إلى زيادة التعاون العسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق الضغط على كيم جونغ أون لبيع أسلحة إضافية إلى موسكو لتأجيج حربها في أوكرانيا. وتشكل عمليات نقل الأسلحة هذه انتهاكا لقرارات مجلس الأمن التي صوتت روسيا لصالحها. وقد قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل بتسليم أولي للأسلحة إلى مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وفي 16 آب/أغسطس، أدرجت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة ثلاثة كيانات لها صلة بالمواطن السلوفاكي أشوت مكرتيشيف، الذي سبق أن حددناه لمحاولته تيسير عمليات نقل الأسلحة هذه. وفي الشهر الماضي، في 20 تموز/يوليه، حددت وزارة الخارجية شخصين متورطين في شحن تلك الذخائر إلى روسيا، أحدهما من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

علاوة على ذلك وفي انتهاك واضح لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) اشترت روسيا طائرات مسلحة غير مأهولة من إيران ثم نشرتها في هجمات قاسية ودموية ضد المدنيين في أوكرانيا. وتجدد الولايات المتحدة دعوتها إلى الأمين العام للتحقيق في تلك الانتهاكات الخطيرة.

لقد اطلعنا على تقارير عن إطلاق سفينة حربية روسية أعيرة نارية على سفينة الشحن سوكرو أوكان المتجهة إلى ميناء أوكراني عبر البحر الأسود يوم الأحد 13 آب/أغسطس. وندين بشدة تلك الأفعال. تتصرف روسيا مرة أخرى بصورة طائشة في البحر الأسود، وإن لحربها المتعمدة وغير القانونية آثارا متعاقبة على سلامة الشحن والنشاط التجاري، بالإضافة إلى عرقلة جهود المجتمع الدولي الرامية لإيصال الغذاء إلى من هم في أمس الحاجة إليه. ويجب على روسيا الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية واحترام حرية الملاحة. علاوة على ذلك تواصل روسيا استخدام الغذاء سلاحا للحرب. فبالأمس استيقظنا مرة أخرى على تقارير عن هجمات روسية على منشآت الحبوب والموانئ على طول نهر الدانوب. إن هذه الهجمات غير مبررة ولا يمكننا أن ننسى هجمات روسيا الوحشية المتكررة ضد أوكرانيا وشعبها خلال الـ 18 شهرا الماضية. كما لم يعط بوتين أي اهتمام بالدبلوماسية الفعالة منذ اندلاع هذه الحرب غير المبررة منذ ما يقرب من عام ونصف. والواقع أنه منذ أن ناقشنا هذا الموضوع آخر مرة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9357) صعدت روسيا هجماتها الوحشية ضد شعب أوكرانيا واستخدمت الأغذية سلاحا بانسحابها الانفرادي من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

لنكن واضحين: إن الأسلحة الغربية المقدمة إلى أوكرانيا لمنع وحشية روسيا ضد شعب أوكرانيا ليست سببا لهذه الحرب ولا لإطالة أمدها، بل تقع المسؤولية عن ذلك على عاتق الكرملين وحده. ولا تزال روسيا العقبة الوحيدة أمام تحقيق السلام في أوكرانيا. وتواصل حكومة أوكرانيا والولايات المتحدة العمل معا للحفاظ على ضمانات ضد تحويل الأسلحة، فضلا عن تعزيز قدرة أوكرانيا على ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس ضد الحرب الروسية الوحشية بطريقة مسؤولة. لقد ظلت أوكرانيا شريكا شفافا وراغبا في تحقيق السلام، إذ نشدد على المساءلة وكفالة تنفيذ عمليات فعالة لمواجهة أي محاولات للتحويل غير المشروع للأسلحة. إن الخسائر تحدث في ساحات المعارك في جميع النزاعات ولا يمكننا التحدث عما تفعله روسيا بالأسلحة التي تستولي عليها. كما تشكل القوات الموالية لروسيا أكبر خطر يتعلق باستمرار الاتجار بالأسلحة. وقد أعلنت روسيا عزمها على تزويد جهات فاعلة من غير الدول بالأسلحة التي استولت عليها. ويتمثل أفضل السبل للتصدي لهذا الخطر في أن تنهي روسيا حربها العدوانية.

ولئن كانت روسيا تهتم حقا بتهدئة النزاع والتخفيف من احتمال تحويل الأسلحة غير المشروعة، لكانت اختارت إنهاء الحرب التي أشعلتها وسحب قواتها بدلا من التصعيد بخطاب التهديد النووي ووابل القذائف وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاك مختلف قرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي نجدد مرة أخرى دعواتنا إلى روسيا للوفاء بواجباتها على الفور.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ألاحظ حضور ممثل نظام بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

إن ما يبعث على القلق أن ذلك المقعد ما زال يُساء استخدامه لتحويل المجلس إلى منبر لنشر الدعاية وتبرير الحرب العدوانية. وكما يفعل مجرم متمرس أمام هيئة محلفين، يحاول مبعوث بوتين تحويل المسؤولية بواسطة إلقاء اللوم على الضحية بسبب الاستفزازات والسلوك غير اللائق – سمها ما شئت. لقد سمعنا الكثير من الأكاذيب التي تهدف إلى تحسين وجه العدوان الروسي – المختبرات البيولوجية السرية والقنابل القذرة وبعوض الحرب – بحيث لا يمكن للمرء أن يتوقع شيئا أكثر غرابة وجنونا. لكن وفي كل مرة نظن أن روسيا لم تعد قادرة على مفاجأتنا، نراها تنحدر إلى حضيض جديد. ففي هذه المرة

تبادل رئيس المخابرات الروسية ناريشكين مع المشاركين في ما يسمى بمؤتمر موسكو الأمني أحدث ما تم الكشف عنه مما يسمى بـ"ببعوض وطيور الحرب" التي ينوي الغرب إحلالها محل البشر. وأتساءل لماذا لم يلفت مبعوث بوتين انتباه المجلس إلى هذه القصة الخيالية المثيرة للاهتمام – ربما شعر بالخجل الشديد أو قرر طلب عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة. إن هذه الأخيرة لن تكون مفاجئة لأنها تتماشى مع ممارسة روسيا المتعمدة لتقويض مصداقية المجلس.

ويبدو أن روسيا قد استشاطت غضبا – وهو أيضا سبب عقد هذه الجلسة – سببه رفض أوكرانيا والأوكرانيين للقيام بدور الضحية العاجزة. فعلى العكس من ذلك اختار الأوكرانيون المقاومة والقتال من أجل حياتهم وكرامتهم. لقد واجهت أوكرانيا هجوما وحشيا وغير مبرر لا يستهدف دولتنا فحسب بل أيضا وجود الأمة الأوكرانية ذاتها. ما عليك سوى مشاهدة التلفزيون الروسي أو الأفلام الروسية وتصفح وسائل التواصل الاجتماعي الروسية أو إلقاء نظرة على الكتب المدرسية الروسية الجديدة، فتجد في كل مكان روايات تصور دونية الشعب الأوكراني وتلمّح إلى أن الأوكرانيين ليس لديهم الحق في دولتهم. وتتحمل الأراضي المحتلة العبء الأكبر لتلك الممارسات الاستعمارية الجديدة، حيث تعاني من الاستلاب القسري والتدابير القمعية للتعبير عن الهوية الأوكرانية بالإضافة إلى التغييرات في التكوين الديمغرافي للسكان بسبب طرد السكان الأوكرانيين المحليين وجلب المهاجرين من روسيا بدلا منهم.

بالنسبة لأمتي فإن هذه معركة وجودية من أجل البقاء. وبينما اختارت روسيا الهجوم تمثل ردنا في الدفاع عن أنفسنا بما يتفق تماما مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وسنواصل القتال حتى تحرير كل مواطن أوكراني وكل شبر من أرضنا ذات السيادة وهزيمة روسيا عسكريا في أوكرانيا. إن جميع الأسلحة، سواء التي تنتجها أوكرانيا أو تلك التي نتلقاها من حلفائنا تخدم هذا الهدف: البقاء على قيد الحياة وصد الديكتاتورية المهووسة بنزعتها الإمبريالية. تحقيقا لتلك الغاية ستواصل أوكرانيا استهداف جميع الأهداف العسكرية المشروع، بما في ذلك قوات العدو ومرافق التخزين والمعدات العسكرية والطرق اللوجستية المستخدمة لإعادة إمداد قوات الاحتلال الروسية.

ويتناقض ذلك النهج بشكل صارخ مع أساليب الحرب الإرهابية التي تستخدمها القوات الروسية التي تواصل تسوية البلدات التي تصلها بالأرض وتستخدم قذائفها وطائراتها غير المأهولة لقتل السكان المدنيين وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية في جميع أنحاء البلد. ومن بين أحدث الأمثلة المأساوية على ذلك قتل أسرة بأكملها – زوج وزوجة وصبي يبلغ من العمر 12 عاما وفتاة عمرها 23 يوما في قرية شيروكا بالكا في الجزء المحرر من منطقة خيرسون في 13 آب/أغسطس. كما قتل صاروخ روسي صبيا يبلغ من العمر ثماني سنوات قبل يومين في الجانب الآخر من البلد في المنطقة الغربية من إيفانو – فرانكيفسك.

وبالأمس كررت روسيا هجومها على البنية التحتية لتصدير الحبوب في منطقة أوديسا ما سبب أضرارا بمستودعات الحبوب والمواد الغذائية في ميناء ريني النهري الواقع على نهر الدانوب. وكان ذلك الهجوم الكبير السابع لروسيا خلال شهر منذ محاولتها تخريب مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ويعد أي هجوم على ميناء ريني وميناء إسماعيل وميناء بيفديني وميناء أوديسا وميناء تشيرنومورسك، وميكولاييف هجوما على أسعار الغذاء العالمية وزعزعة للاستقرار الاجتماعي والسياسي في أنحاء مختلفة من العالم. وكما تبيّن من فحص بقايا صاروخ Kh-101 طويل المدى الذي أطلق على المدن الأوكرانية في 15 آب/أغسطس فإن روسيا ما تزال قادرة على إنتاجها طالما توفرت لها السبل للتحايل على الجزاءات. يجب سد هذه الثغرات، وتشديد العقوبات، حتى لا تتمكن روسيا من الحصول على مكونات بالغة الأهمية لإنتاج الصواريخ من الخارج.

وعلى الرغم من الهجمات الروسية الشرسة ضد بلدي، والتي لا تزال مستمرة بلا هوادة، فإن أوكرانيا نشطة للغاية على مسار السلام، وتسعى إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة دإط–6/11، المتخذ في 23 شباط/فبراير 2023، وخطة صيغة السلام التي اقترحها

الرئيس زيلينسكي. وقد أسهم الاجتماع الأخير في جدة، بالمملكة العربية السعودية، في ترجمة هذه الرؤية إلى واقع، وسنبني على الحوار الذي شارك فيه ممثلو أكثر من 40 بلدا.

لقد أشار ممثل إكوادور في بيانه إلى الانتصار على النازية، والذي كان إنجازا مشتركا لقوات الحلفاء. والحقيقة هي أنه منذ محاولة ضم شبه جزيرة القرم، قام الاتحاد الروسي بتقمص دور المجرمين النازيين، مستخدما ممارساتهم في حماية المواطنين، وتقديم مطالبات إقليمية تستند إلى تاريخ مزيف، وقصف كييف في نفس الساعة المبكرة. إن الرايخ الثالث لم يعد أبدا للظهور لأنه هُزم عسكريا وتم تقديم قيادته السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى العدالة. ومن المتوقع أن يلقى نظام بوتن مصيرا مماثلا. وكلما أسرعنا في تحقيق ذلك لكان من الأفضل، ليس فقط بالنسبة لأوكرانيا، بل ولنا جميعا، فضلا عن نزاهة هذه الهيئة، التي تتآكل بشكل متزايد مع مرور كل يوم تتواجد فيه روسيا بقيادة بوتين.

رفعت الجلسة الساعة 16/40.